مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: أزمات النظام السياسي وأثرها على الهوية الوطنية في العراق
اسم الكاتب: سارة حسين حسن، أ.د. قاسم علوان سعيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7951
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 11:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i37.264

TJFPS

37

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

أزمات النظام السياسي وأثرها على الهوية الوطنية في العراق

Crises of the political system and their impact on national identity in Iraq

الباحثة : سارة حسين حسن [a]
ا.د قاسم علوان سعيد * [b]
جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية [ab]

Article info.

Article history:
- Received 28 Sept.2024
-Received in revised form 14. Oct .2024
- Final Proofreading 01 Nov. 2024
- Accepted 15.Nov. 2024
- Available online: 31. Dec.2024

Keywords:
- Crisis
- political system
- national identity
- challenges of national identity
- Iraq

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The political system in Iraq، which suffers from a stifling crisis، among its external and not essential manifestations، and the inability of the political class of the regime to form a government and the paralysis of the basic constitutional institution of the regime، i.e. the parliament، and the inability of the regime to provide basic services to citizens at a minimum، political and administrative corruption، and the phenomenon of corruption and sectarianism، which played a major role in the crisis of the political system during the period of the occupation of Iraq in 2003، as it cast its shadows on all aspects of life and thus became one of the issues that threaten the effectiveness of the political system in all its forms، whether political، economic or social، and all these factors that led to the collapse of the political system and the emergence of the identity crisis in Iraq.

The crisis of the political system is due to internal and external factors، but the internal is linked to the nature of Iraqi society and its specificities in addition to the policies pursued by the narrow traditional milieu that exceed and overcome the effects of the transition to modern society with its various complexities، while external interventions also have a major role in the crisis of the system and ethnic fragmentation، starting with the American intervention and ending with neighboring countries، some of which play on the sectarian chord، exploiting the presence of political groups loyal to them.

*Corresponding Author: Qasim Alwan Saeed &Sarah Hussein Hassan, Email: qasimlaw@tu.edu.iq ,Tel: xxx, Affiliation: Tikrit University / College of Political Science.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 08 أب 2024
- بعد التنقيح 10 تشرين الأول 2024
- التدقيق اللغوي 14 تشرين الاول 2024
- القبول: 23 تشرين الاول 2024
- النشر المباشر: 31 كانون الأول 2024

الكلمات المفتاحية :
- أزمة
- النظام السياسي
- الهوية الوطنية
- تحديات الهوية الوطنية
- العراق

الخلاصة: أن النظام السياسي في العراق الذي يعاني من أزمة خانقة من بين مظاهرها الخارجية وليس الجوهرية وعجز الطبقة السياسية للنظام عن تشكيل الحكومة وشلل المؤسسة الدستورية الاساسية للنظام اي البرلمان، وعدم تمكين النظام من توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بحدها الأدنى الفساد السياسي والاداري، وأن ظاهرة الفساد والطائفية التي كان لها دور كبير في أزمة النظام السياسي خلال الفترة الاحتلال العراق في عام 2003، إذ أألقت بظلالها على كافة نواحي الحياة وبالتالي أصبحت من المسائل التي تهدد فاعلية النظام السياسي بكل اشكالها سوءا كان سياسية والاقتصادية والاجتماعية وكل هذه العوامل الذي ادى الى انهيار النظام سياسي وظهور أزمة الهوية في العراق.

ترجع أزمة النظام السياسي الى عوامل الداخلية والخارجية اما الداخلية مرتبطة بطبيعة المجتمع العراقي وخصوصياته إضافة إلى السياسات التي ينتهجها الوسط التقليدية الضيقة تتجاوز وتتغلب على الآثار الانتقال الى المجتمع الحديث بتعقيداته المختلفة، اما التدخلات الخارجية ايضا لها دور كبير في أزمة النظام والتشرذم العرقي بدءا من التدخل الأمريكي وانتهاء بدول الجوار التي يلعب بعضها على الوتر الطائفي مستغلة وجود الجماعات السياسية الموالية لها.

المقدمة:

تعد الأزمة النظام السياسي من أهم المشاكل التي تسعى الدول والمجتمعات إلى إيجاد حلول لها، ولهذه أزمة قد تكون لها أبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لابد من معالجتها منذ البداية، فإن الدولة التي كانت تعاني من أزمة في النظام قد تصاب بالشلل في أداء واجبها وبمهامها وبالتالي تفقد سلطة شرعيتها في المجتمع وتهدد كيان الدولة والوحدة الوطنية وتفكيك التلاحم الاجتماعي ويؤدي سلبا على الاستقرار السياسي في داخل الدولة.

شهد العراق في عام 2003، احتلالاً وتدميراً لكل نواحي الحياة وتحديداً على المستوى الداخلي، وما تلا ذلك من أحداث كارثية وصولاً إلى أحداث تنظيم(داعش) الإرهابي عام 2014، وحدوث كارثة إنسانية منها وقتل وتهجير ونزوح العديد من العائلات خارج مناطقهم مما أثر على تفاقم هذه الأزمات، وأدى إلى غياب الهوية الوطنية وظهور هويات فرعية وانعدام الروابط والارتباطات بين كافة المكونات، ومما أدى إلى دخول البلاد في أزمة حقيقية، واثرت هذه الازمة على الأداء النظام السياسي، وبالتالي أدى الى حاله من الفوضى

في كافة المستويات سوءا كانت سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وادى الى انهيار النظام السياسي وظهور ازمة الهوية الوطنية في العراق.

أهمية البحث: تنبع اهمية البحث عن كونها تتناول الدراسة موضوع أزمة النظام السياسي فقد نتجه هذا أزمة تراكمات والصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية والانقسامات الطائفية التي تهدد حياة المجتمعات والشعوب منها المجتمع العراقي في عام 2003.

إشكالية البحث: سنحاول في هذا البحث الإجابة على التساؤلات الأتية :-

١-ماذا تعني بأزمة النظام السياسي والهوية الوطنية؟

٢-ما هي الأزمات النظام السياسي في العراق ؟

٣-ما هي التحديات التي تواجه الهوية الوطنية في العراق؟

فرضية البحث: تقوم الدراسة على فرضية مفادها أن ادارة ملف التنوع تعد عاملا اساسيا في تحقيق الاستقرار وبناء الهوية الوطنية واحدة تنضوي تحتها كل الهويات الفرعية، فكلما كان النظام السياسي ناجحا في ادارة هذا الملف بطريقه سلمية، كلما كان الاستقرار السياسي وفي العراق شكل التنوع والتعدد في الهويات احد عوامل عدم الاستقرار السياسي لأسباب تتعلق بتحديات التي واجهت النظام في ادارة الملف.

مناهج البحث: سوف تعتمد في هذا البحث على المنهج التحليلي وذلك لمعالجة الازمات النظام السياسي وتحديات الهوية الوطنية ومحاولة وضع حلول لتلك الأزمات وتحديات.

هيكلية البحث: توزعت هيكلية البحث الى ثلاث مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة وهي كالاتي :-

المبحث الأول :مفهوم أزمة النظام السياسي والهوية الوطنية (اطار مفاهيمي).

المطلب الأول :مفهوم أزمة النظام السياسي (لغة واصطلاحا)، اما المطلب الثاني :مفهوم الهوية الوطنية (لغة واصطلاحا) بينما يتضمن المبحث الثاني : أزمات النظام السياسي في العراق ،المطلب الأول : الأزمات الأساسية، المطلب الثاني :الازمات الفرعية، اما المبحث الثالث :التحديات الداخلية والخارجية للهوية الوطنية العراقية، المطلب الأول :التحديات الداخلية للهوية الوطنية العراقية. المطلب الثاني: التحديات الخارجية للهوية الوطنية العراقية.

المبحث الأول

مفهوم أزمة النظام السياسي والهوية الوطنية (اطار مفاهيمي)

المطلب الأول : مفهوم أزمة النظام السياسي (لغة واصطلاحا)

أولاً:-مفهوم أزمة(لغة)

الازم: (الإمساك، ويقال : أزم على الشيء ومنه : الدواء، ويراد به: الحمية، والأزمة: السنة ويقال :أزم علينا الدهر، أي اشتد، والمأزم: موضع الحرب) [1].

ثانيا: مفهوم النظام السياسي (اصطلاحا)

هو جزء من نظام أشمل هو النظام الاجتماعي وأن هناك علاقة تأثير متبادلة ما بين النظامين وأن تطر النظام السياسي يعد اكثر الأجزاء تأثيرا في حياة أي دولة[2]. و يعرف النظام السياسي آلية لصنع القرارات التي تتخذها هيئات الحكم ويتوقع لهل احترام بالرضى أو القهر ويصف أن القرارات تفرض أو هي نتيجة عمليات مساومة بين مختلف الجماعات والنظام السياسي وفق هذا المنظور يمثل تفاعلات بين فاعلين أفراد وجماعات وهو تفاعل لتحقيق أهداف محددة وإنجاز وظائف أساسية وضرورية لبقاء النظام كما يتضمن أبنية ومؤسسات معينة تعد أساسية لإنجاز هذه الوظائف[3] .

المطلب الثاني :مفهوم الهوية الوطنية (لغة واصطلاحا)

أولاً :-مفهوم الهوية (لغة)

أن مفردة الهوية في اللغة العربية ترد بمعان عدة، فهي تعني (هوى) أي سقوط من علو إلا الأسفل، وهوية جمعها هوايا، وهي تصغير هوة، وقيل الهوية البئر التي لا متعلق لها ولا موضع لرجل نازلها لبعد قعرها، أو

---

(2) ابن فارس، أبي الحسين احمد بن فارس، **مجمل اللغة**، تحقيق زهير سلطان، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1404هـ/1989) ، ص95.

(3) كريم فرمان، **في كيفية عمل النظام السياسي (مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية** (سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا)، الدار العربية للموسوعات، ط١(بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2009)، ص16.

(4) روبرت دال، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة: علاء أبو زيد، ط١، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة، 2013)، ص42.

بمعنى آخر البئر البعيد القعر، وهوت العقاب تهوي هويا إذا انقضت على صيد وأهويت بالشيء إذا أومأت به يعني أشرت به[1]

ثانيا: – مفهوم الهوية الوطنية (اصطلاحا)

هي شعور الفرد في الانتماء الى جماعة اجتماعية تشكل في وحدتها السياسية الوطنية مرجعية يدرك في ضوئها الفرد انتمائه الى وطن معين يمثل شعبه وأفراده الأخرون جماعته الداخلية التي يشارك معها اهتمامات مشتركة ومصير مشترك ويعرف نفسه الى الأخرين في ضوئها بانتمائه الى وطن معين[2] . وأيضا يمكن تعريف الهوية الوطنية بانها (هو مجموعة من العناصر والمكونات التي تشترك فيها جماعة معينة تميزهم من الأخرين مثل الثقافة والتاريخ والتقاليد واللغة والرموز الوطنية وعلاقات القرابة والدين والأرض والمصير المشترك – القومية) [3]

المبحث الثاني أزمات النظام السياسي في العراق

يعاني العراق من أزمة النظام السياسي وعدم الاستقرار وتفكيك الهوية الوطنية وبالتالي أثرت بشكل مباشر على أداء النظام السياسي العراقي، ففي هذه المبحث سوف نبحث في تلك الأزمات فهناك أزمات أساسية وهي أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة المشاركة، وأما أزمات فرعية فهي أزمة الاندماج، وأزمة التغلغل، وأزمة التوزيع وسوف نتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الاول :– الأزمات الأساسية

هناك أزمات عديدة لنظام السياسي واثرها على الاستقرار السياسي في العراق ففي هذا المطلب سوف نتطرف الى أزمة الأساسية كالاتي: –

أولاً :– أزمة الهوية وهي الأزمة التي تتعلق بتكوين الشعور المشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنهم متميزين عن غيرهم من أبناء المجتمعات الأخرى، أي إنها تمثل الشعور بالانتماء الوطني، وايضا تتعلق بالتسامي على

(2): مجموعة من الباحثين، **المنجد في اللغة والأعلام** ، ج15 ، ط38،(بيروت، دار المشرق 2000) ، ص879.

(3) ساجد مراد إسكندر، اغتراب وعلاقته بالهوية الوطنية لدى طلبة الجامعة، **مجلة كلية التربية**، جامعة المستنصرية، العدد2، (العراق :2016)،ص469.

(4) مجموعة المؤلفين، **قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني**، الجزء الأول في الهوية والمقاومة والقانون الدولي ، ط١ (بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)،ص111.

جميع الهويات الأخرى الضيقة كالإثنية والطائفية والقومية والعشائرية وتغليب الهوية الوطنية الأوسع وبالتالي تؤدي الى حدوث أزمة وعدم الاستقرار السياسي في البلاد [1]، أزمة الهوية في العراق هي قبل كل شيء أزمة حرية، وأزمة وعي، وأزمة تفاهم وحوار مع الآخر بمعنى آخر، إنها أزمة مواطنة لم تتبلور، وأزمة دولة لم تنضج، وأزمة نظام سياسي ينتهك حقوق المواطن وإنسانيته، الهوية العراقية ليست مشكلة أقليات وأكثريات كما هي مع بعضها البعض بل هي قيمة مفقودة أو أنها كانت مفقودة لفترة طويلة من الزمن، وأن الهوية الوطنية العراقية كانت ولا تزال في أزمة، أزمة الهوية القومية وأزمة الهوية الدينية أو بالأحرى (الطائفية)، ووصل الأمر ولا يزال إلى أن يقول كثير من العراقيين إنهم ليسوا عراقيين، بل يسمون أنفسهم بأسماء أخرى، وكأنه لم يكتف بالتنديد بهوية العراق، بل ألغى وجودها بينهم[2] ،0 وقد تتمثل أزمة الهوية في الولاء السياسي للأفراد داخل المجتمع، إذ يكون الولاء للجماعة العرقية التي ينتمون إليها، وهذا يؤدي إلى غياب وتعدد الولاء الموحد ويؤدي إلى غياب المواطنة لدى هؤلاء الأفراد تحت تأثير عوامل متعددة، وهي التفاوت العرقي، والتخلف الاقتصادي والثقافي، والتفاوت الطبقي في المجتمع وتؤدي كل هذه العوامل إلى تهديد الهوية الوطنية الشاملة وبالتالي ظهور أزمة الهوية[3]. إن الشك في تفكك الهوية وضعف روح المواطنة يعود في كثير من الأحيان إلى قلة الوعي الاجتماعي بها، وضعف آليات الدفاع الجماعي عنها، وعدم القدرة على التعامل مع الآخرين بشكل ديمقراطي، بسبب العجز والإحباط الذي يصيبهم عن إقامة التوازن بين الذات والآخر، وخاصة في أوقات الأزمات والتحديات المصيرية، كما نرى ذلك في بلادنا التي تمر بمرحلة انتقالية صعبة ومعقدة بعد عام 2003، وتتعرض لتحديات وردود أفعال من الخوف المتفاقم على الهوية بحيث يتجاوز الأمر الحديث عن أزمة الهوية وتقسيمها[4] وبدأت أزمة الهوية تتفاقم بعد احتلال العراق وما تلا ذلك من حرب أهلية واقتتال داخلي، ولعل

---

[2] محمد شطب عيدان، النخبة السياسية واثرها في التنمية السياسية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، جامعة تكريت،العدد ٤، (العراق :2009)، ص145.

[3] حازم صباح احميد وعمر فرحان حمد خضر. "واقع الأقليات في العراق وانعكاسه على عدم الاستقرار السياسي *Tikrit* ". ***Journal for Political Science*** 4.4 (2015)، ص٧٦.

[4] Khudhir, Murtadha Ahmed, and BILAL MOHAMMED SABER. "Crises of political Development in Iraq and ways of treatment after 2003." *Tikrit Journal For Political Science* 3.29 (2022): 31.

(5) عمر فرحان حمد خضر، مصدر سبقه ذكره، ص77.

أبرزها احتلال مدينة الموصل بتاريخ 10-06-2014 من قبل تنظيم (داعش) الإرهابي وسيطرته على أغلب مدن ومحافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وبعض محافظة كركوك ومحافظة ديالى وأدى ذلك إلى عواقب وخيمة على السكان المدنيين وعدم الاستقرار السياسي داخل البلاد[1].، بعد عام 2003 دخل العراق من خلال تعرضه للاحتلال وتدمير بنيته التحتية كافة، وتدمير مؤسساته القانونية والشرعية، ودخل الى مرحلة الخطر، وأصبحت وحدته الوطنية مهددة بالتشرذم، وغابت هويته الوطنية تحت عناوين الهويات فرعية قومية ودينية وطائفية، ودخلت الى مرحلة مقدمات الحرب الأهلية والطائفية وبالتالي أدت الى أزمة الهوية[2]

وبذلك يمكن القول إن احتلال العراق قد ساهم في تعميق أزمة الهوية وعدم الاستقرار التي يعاني منها العراق منذ فترة طويلة من خلال المساهمة في تفكيك الرموز الرئيسية للهوية الوطنية وتكريس مفاهيم الطائفية والعرقية لدى الشعب العراقي لدرجة التي يمكن أن نقول بأن العراق يمر بمرحلة فقدان الهوية وأيضا الطائفية لها دور كبير في انقسام الهوية الوطنية وانهيار النظام السياسي خاصة في أحداث (داعش) في عام 2014.

ثانيا: أزمة الشرعية

إن أزمة الشرعية بالأساس هي أزمة تغيير بنيوي تحدث في فترات التحول في البنيان الاجتماعي برمته وتعرض مكانة المؤسسات القائمة للتهديد إبان حقبة التغيير[3].ان أزمة الشرعية من أهم وأعمق وأخطر الأزمات التي تعاني منها الدولة ، والسبب في ذلك أنها لا تؤثر على النظام القائم فقط ، بل تجاوزته لفكرة الدولة، الأمر الذي جعل من مشكلة الشرعية مشكلة سياسية معقدة لأن الدولة لها أهمية أساسية في ترسيخ وتفعيل قيم الشرعية من جهة، في الوعي الاجتماعي والقانون من ناحية ، ومن ثم قدرته على جعل نفسه محور الولاء الأكبر للفرد والمجتمع من ناحية أخرى[4]، قياس شرعية أي نظام حاكم بما في ذلك الاحتلال الأمريكي يتم بمعناه السياسي والقانوني ويقوم على جانبين جانب شكلي تتمثل في شرعية اي (شرعية الاحتلال) وفق

(2) بلال محمد صابر، مصدر سبق ذكره، ص32.

(3) منى حسين عبيد، أزمة الهوية الوطنية في العراق،2018، على الرابط المتاح https://amp-annabaa-org.cdn.ampproject.org.

(1) حسين علوان البيج، **أزمة الشرعية الصراع بين الثورة والنظام السياسي**، ط1، (برلين، مركز الديمقراطي العربي، 2020)، ص32.

(5) فائز محمد موسي بوجواري، أزمة الشرعية ومشروع النهضة العربية في الأنظمة السياسية العربية، **مجلة كلية الآدب**، العدد الثاني والخمسون، (ليبيا :2019)، ص23.

المعاهدات والقوانين الدولية أما الجانب الموضوعي المتمثل في الرضا وقناعة وقبول أفراد أي مجتمع وهو ما ينطبق على المجتمع العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي البريطاني وهم لا ينفصلون بعضهم البعض، وفي ضوء ذلك حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشن حملة دبلوماسية وإعلامية عنيفة داخل المحافل الدولية وخارجها الغرض منها دفع المنتظم الدولي لحصول على شرعية الاحتلال[1].

في 20 مارس/آذار عام 2003، شنت القوات الأمريكية البريطانية هجوماً شاملاً على العراق باستخدام ذرائع متعددة لتبرير الغزو، بما في ذلك امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل بحجة حرب وقائية وبعيداً عن الإرادة والشرعية الدولية التي تجسدها الأمم المتحدة، لا يوجد أساس قانوني يسمح بشن مثل هذه الحرب ضد دولة عضو في الأمم المتحدة وبدون أي تفويض من مجلس الأمن الدولي، فقد انتهكت أهداف الأمم المتحدة المتمثلة في [2]:

(١) صون السلام والأمن الدوليين (وإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب).

(٢) تنمية العلاقات الودية بين الدول التي تتطلب العيش في سلام وحسن جوار.

(٣) تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهدف الارتقاء بالمعايير الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة في جو من الحرية.

(٤) اتخاذ الأمم المتحدة مركزاً لتنسيق وتوجيه العمل بين الدول بما يهدف إلى التوفيق بين مختلف سياسات الدول الأعضاء.

لا يزال دستور السلطة في العراق محكوماً بسياسة التوافق بين مختلف الأحزاب والكتل السياسية، وتأجيل عدد من المشاكل الأساسية والمصيرية المتعلقة بالدستور الدائم، مثل شكل الدولة، والعلاقة بين الدين والدولة، وطبيعة النظام السياسي، وهوية العراق، وتوزيع الثروات، وغيرها، إلى المستقبل غير المنظور وبالتالي يتطلب إعادة التشاور والتوافق حول القضايا عالقة مرة أخرى، ومن ناحية أخرى، فإن تدهور الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وضعف النضج السياسي للقوى السياسية، وضعف الخدمات العامة، وتفشي الفساد المالي

(2) محمد الهزاط، **الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق والشرعية الدولية**، ط١(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص11

(3) عبد الكريم علوان خضر، **الوسيط في القانون الدولي العام**، ط1(عمان، الدار العلمية للثقافة والنشر، 2002)، ص76.

والإداري، وتفشي البطالة، جعل النظام السياسي يفقد همزة الوصل بينها وبين الجماهير وهي خاصية الفاعلية في أداء وظائفها، واستقرارها وديمومته[1]

من خلال ذلك يمكن القول وأن احد الحلول اللازمة لحل أزمة الشرعية في العراق هو قيام الديمقراطية دستورية أن يكون السياسية بين المواطنين على المبدئيين هما المواطنة والمساواة.

ثالثا : أزمة المشاركة

وهي تشير إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا للجوء الصفوة إلي وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة من جهة وشيوع الأمية واستشراء الفقر في صفوف أبناء الشعب[2].،تنبع أزمة المشاركة السياسية من عدم قدرة النظام على تلبية الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء كبير من المجتمع وان هذه الأزمة لا تعزى لسبب محدد بل هناك العديد من العوامل التي تتداخل لتشكل هذه الأزمة وهي في الواقع جزء من حلقة متصلة من الأزمات يعاني منها الكثيرون من دولة مثل ازمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة المشاركة، أزمة التوزيع أزمة التدخل ولا يعني ظهور إحدى هذه الأزمات أنها خاصة بالأزمة الموجودة في هذا البلد أو ذاك بل إن مجرد وجودها يعني هذا النظام يعاني من أزمات عديدة بمعنى آخر، تؤدي كل أزمة إلى أزمة أو أزمات متتالية أو متزامنة[3].إن عملية التحول والتغيير التي حدثت في النظام السياسي العراقي وتحليلها وفتح المجال أمام الشعب العراقي للمشاركة في صنع القرار السياسي، وتأكيد الدستور العراقي الدائم على حق المشاركة السياسية لجميع المواطنين بغض النظر عن انتمائهم العرقية أو الطائفية أو القومية، والأوضاع التي يفرضها واقع الاحتلال والوضع الأمني والاقتصادي والثقافي وأفرزت أزمات عديدة، من بينها أزمة المشاركة السياسية ولكنها اقترحت حلاً لأزمة المشاركة في النظام السياسي، وهو ما يعرف بالديمقراطية التوافقية والذي تمثل بتشكيل مجلس الحكم على أساس المحاصصة السياسية والوطنية

---

[2] كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، **مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية** ، جامعة النهرين، العدد 56، (العراق :2013)،ص131-132.

[2] نوال مغزيلي، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخِب، المركز الديمقراطي العربي، جامعة قسنطينة، 2017، على الرابط المتاح https://democraticac.de/?p=45683.

[4] قيرع سليم، أزمة المشاركة السياسية وانعكاساتها على البناء المؤسساتي في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد 11، (الجزائر، 2012)، ص257.

وبالتالي تم اعتماد هذا الأسلوب في تشكيل الحكومات العراقية لكن الديمقراطية التوافقية تحتاج إلى مكونات عديدة أهمها التبلور في مفهوم الدولة على السلطة[1].إن تعزيز الشعور المواطنة لدى الفرد بعد مخاطرة لا بد منها أمر مهم في نجاح أي عملية ديمقراطية وتعزيز الهوية الوطنية في الدول التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي، وخاصة تلك التي سيطر عليها نظام شمولي، والعراق خير دليل على هذا النموذج ولذلك نرى أن الإحباط وقلة الوعي واللامبالاة هي السمات الأساسية وهو ما يميز به الفرد في هذه المجتمعات ولذلك يحتاج المجتمع العراقي إلى أفراد يتميزون بمستوى عالٍ من

الوعي والإدراك، ويستطيعون النهوض بالمجتمع من خلال حثهم على المشاركة في كافة المستويات وهذا يؤدي بدورها إلى تعزيز بناء الهوية الوطنية العراقية وتحقيق الاستقرار النظام السياسي في داخل الدولة [2].

وفي مدة ما بعد الاحتلال الأميركي ونظراً لما شهده العراق من صعود واضح لحركات سياسية جديدة، وتم طرح ما يعرف بالديمقراطية كحل أمثل لأزمة المشاركة في النظام السياسي وعزز الاحتلال هذا الطرح بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي على أساس المحاصصة الطائفية والقومية، واعتمد على نفس الأسلوب في تشكيل الحكومات العراقية ولاحقاً، إن الديمقراطية التوافقية، كوسيلة للحكم، توفر وتحافظ على السلم المدني بين مختلف الطوائف التي يتكون منها المجتمع، وذلك من خلال استثناء التعددية الناتجة عن وجود عدة ثقافات ضمن نظام اجتماعي واحد، وهو ما يتطلب الحضور المتساوي لمختلف الفئات لتجنب حدوث مشاكل قد تترك ندبات واضحة على جسد هذا النظام إلى درجة أن الوضع يصبح شديد الانفجار دائماً وعدم الاستقرار السياسي وحدوث ازمة النظام السياسي في داخل الدولة[3] .

وبالتالي يمكن القول أن أزمة المشاركة في العراق قد تكون بسبب ارتفاع نسبة الأمية والجهل وارتفاع نسبة الأمية من شانه يكون التأثير سلبا على معدلات المشاركة، وايضا الفقر يكون له دور في أزمة المشاركة وان انتشـار الفقر داخل القطاعات واسـعة في المجتمع سـبب سـوء توزيع الموارد الذي يتنافى مع معايير التوزيع العاجل ويعمل على تدني نسبة المشاركة السياسية، وأيضا ضعف الأحزاب السياسية في حث الجماهير على

(2) بلال محمد صابر، مصدر سبق ذكره، ص36.

(3) احمد محمد علي جابر، الجذور الفكرية للهوية الوطنية العراقية وأبعادها المستقبلية بعد الانسحاب الأمريكي، **مجلة الدراسات الدولية**، جامعة بغداد،العدد53، (العراق:2012)،ص200-201.

(1) كاظم علي مهدي، مصدر سبق ذكره ، ص135-136.

المشاركة وفتح قنوات جديدة بين الجماهير وصناع القرار، يكون لها أسباب كثير التي تعيق أزمة المشاركة السياسية في الدولة.

المطلب الثاني:- الأزمات الفرعية

أن أزمات النظام السياسي جميعها مرتبطة بعضها ببعض فلا يمكن ان تظهر أزمات أخرى وأن كل واحد منها مكملة للأخرى وبالتالي سوف نتطرق في هذا المطلب الى أزمات الفرعية في العراق (أزمة الاندماج، وأزمة التغلغل، وأزمة التوزيع).

اولا :-أزمة الاندماج

وهي الأزمة الناجمة عن عدم سعي النظام السياسي لتحقيق الاندماج التكامل الاجتماعي او فشله في ذلك المسعى، وعلية فإن أزمة الهوية والمشاركة والتغلغل والاندماج تساهم بدور فعال في ميلاد ظاهرة العنف السياسي بعدها من العوامل الهامة التي تقلل من مشروعية النظام السياسي وتهدد السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي للدول[1].،أزمة الاندماج الاجتماعي التي تعد من أهم عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي والتي انعكست في تأثيرها السلبي على الواقع المجتمعي ككل ولدت هذه الأزمة نتيجة التخلف الذي عانى منه المجتمع العراقي ولا يزال يعاني مثل الأمية وعدم التسامح والنكسة والانقسام السياسي والاستبداد وتهميش دور المرأة وغياب المساواة وضعف العدالة الاجتماعية هذا هو الحال في حالة التخلف التي تراكمت على مدى عقود عديدة وخلقت حالات متكررة من عدم الاستقرار الاجتماعي وعدم الاستقرار الطبقي، لذلك كان هناك عدد من الأسباب التي أدت إلى الانقسام الاجتماعي داخل المجتمع العراقي وعززت حالة عدم الاستقرار على المستوى الاجتماعي [2].

١-الارتباط السلبي للمجتمع العراقي بالموروثات التاريخية

٢-ضعف ثقافة التعددية والتنوع وغلبة المصالح الضيقة والادعاءات الفرعية على المصلحة العامة.

٣-التوسع الطائفي وتأجيج التوتر في الإعلام وإساءة تفسير الدين واستخدامه لخدمة المصالح السياسية بالإضافة إلى التدخلات الخارجية.

---

(2) نبيل سعداوي، **العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، ط1، (عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018)، ص40.

(2) نبيل سعداوي، مصدر سبق ذكره، ص12-13.

بعد الاحتلال عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استكمال المشروع السابق لتفكيك بنية المجتمع العراقي من خلال نشر استراتيجية الفوضى الخلاقة التي تعيد بناء مفهوم المواطنة في العراق للوصول إلى مفهوم جديد يقوم على الديمقراطية الليبرالية وقد يساعد في وظهور تعددية حزبية تتواكب معها من خلال خلق روابط جديدة بين أحزاب المجتمع المتنوع والتعددي، مع اختلاف الروابط السياسية والاجتماعية بين مكوناته، وتخلق آليات سياسية تساهم في مشاركة تلك الأحزاب في السلطة والثروة بالاستفادة من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة[1]. الأزمة الاندماج الاجتماعي يعتبر من أهم عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي، والذي كان له أثر سلبي على الواقع المجتمعي ككل، وقد نشأت هذه الأزمة نتيجة التخلف الذي عانى منه وما زال يعاني منه المجتمع العراقي، مثل الأمية والتعصب والانتكاسات والانغلاق السياسي والاستبداد وتهميش دور المرأة وانعدام المساواة وضعف العدالة الاجتماعية وهذا في الحقيقة تخلف تراكم على مدى عقود طويلة من الزمن وخلق حالات متكررة من عدم الاستقرار الاجتماعي وعدم الاستقرار الطبقي [2].

بناء على ما تقدم أن أزمة الاندماج في العراق الذي كان يعاني من مشكلة الاحتلال الأمريكي منذ عام2003 والطائفية في عام 2007–2008 وأحداث (داعش) أدى الى تفكيك بنية المجتمع العراقي، وأن هذه أزمة تعبر عن عدم قدرة النظام السياسي على إقناع الفئات والطوائف والقوميات او حتى إرغامها على هوية وطنية واحد جامعة وبالتالي ادى الى انهيار النظام السياسي في الدولة.

ثانيا: أزمة التغلغل

أزمة التغلغل قدرة الحكومة على بسط النفوذ على جميع أنحاء اقليم الدولة وبسط السيطرة عليه والوصول والسيطرة على جميع البيانات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع يقول "جوزيف لابلامبورا" ان التغلغل بمعناه الواسع هو الامتثال للسياسة العامة المعلنة من السلطة الحكومية المركزية[3].، إن أزمة التغلغل تعبير عن

(2) فلاح جاسب عودة، التعددية السياسية وظاهرة عدم الاستقرار: دراسة حالة العراق بعد عام 2003، رسالة الماجستير (غير منشور)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2013، ص93.

(3) احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية... وافاق المستقبلية، **مجله الدولية والسياسية**، جامعة التقنية الوسطى، العدد 25، (العراق :2014)،ص12.

(4) فرزدق علي عبد الأمير، **التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام 2003**، ط١، (العراق :بغداد ،مركز العراق للدراسات، 2021)، ص78 .

اختلالات بنيوية ولها علاقة وثيقة بأزمات الهوية والشرعية ، في حالة عدم القدرة على التغلغل في أنحاء المنطقة ، تفتقر السلطة السياسية إلى الشرعية في هذه المناطق ويفتقر مواطنوها إلى المواطنة لافتقارهم إلى قضية الولاء للوطن ، الأمر الذي يولد أزمة هوية وبالتالي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي في البلد، تنجم أزمة الاختراق عن عدم قدرة النظام السياسي ومؤسساته على تجسيد الإرادة المجتمعية والتعبير عنها من جانبنا ، مما يؤدي إلى عدم القدرة على ممارسة أدواره على كامل الامتداد الجيو سياسي أفقياً أو في كافة مستويات البنية المجتمعية عموديا[1]، وبعد عام 2003 عانى العراق من أزمة التغلغل أدى الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته إلى ضعف قدرة الدولة على بسط نفوذها على العراق ككل، وللسبب ذاته توغلت

الجماعات الإرهابية في كافة أنحاء البلاد وعملت على القضاء على وجود الدولة في مختلف مناطق وعانت الدولة العراقية من مشكلة التغلغل لأسباب عديدة منها: ما يتعلق بالاحتلال الأمريكي، ومنها ما يتعلق بالقوى السياسية التي أثرت سلباً على قدرة الدولة على التغلغل حتى أصبحت أزمة التي تعانيها الدولة [2].

وطالما أن هناك ضعف تغلغل على المستوى الأمني في معظم محافظات العراق، قد يكون هناك ضعف سياسي وإداري، ويتميز الأداء السياسي الضعيف في المحاصصة السياسية التي تبدأ من أعضاء الحمايات المقربين من الكتل السياسية وصولاً إلى توزيع الوزارات بحسب النقاط السياسية ومن لديه نقاط في الكتلة أو في الكيان سيكون له الصدر في الوزارات، وعلى سبيل المثال تم ترشيح معظم أعضاء مجلس النواب وعلى مدى ثلاث دورات انتخابية لوزارات لم تأخذ في الاعتبار تخصص من يترأسها بل تضامن الكتلة من النخبة السياسية وأدى ذلك إلى تغلغل سلبي وفساد مالي في معظم وزارات الدولة[3] .

ذلك يمكن القول، بعد عام 2003، عانى العراق من أزمة التغلغل أدى الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته إلى ضعف قدرة الدولة على بسط نفوذها في العراق ككل، وللسبب ذاته توغلت الجماعات الإرهابية في كافة أنحاء البلاد وعملت على القضاء على وجود الدولة في مختلف المناطق، وعانت الدولة العراقية من مشكلة

---

(2) مجموعة المؤلفين، **أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية بين النظرية وتداعيات الحراك**، ط١، (القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافي، 2016)،ص40.

(3) فرزدق علي عبد الأمير، مصدر سبق ذكره، ص249.

(4)المصدر نفسه، ص276 .

التغلغل لأسباب عديدة منها: ما يتعلق بالاحتلال الأمريكي، ومنها ما يتعلق بالقوى السياسية التي أثرت سلباً على قدرة الدولة على التغلغل حتى أصبحت الدولة من أزمة التي تعانيها.

ثالثا:-أزمة التوزيع

أزمة التوزيع وهي الأزمة الناتجة عن التوزيع غير العادل لأدوار والموارد والحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع وجماعته ومناطقه، وهذا بدوره يؤدي الى انتهاك مبادئ المواطنة والعدالة والمساواة بين المواطنين[1]. بعد عام 2003، استمرت الحكومات العراقية العمل بنظام البطاقة التموينية وكان شعب العراق يتطلع إلى تطوير العمل في هذا البرنامج، الأمر الذي جاء فيما بعد بمثابة صدمة لعدم توفير المفردات التي أعدتها وزارة التجارة قبل العام 2003، لا سيما إن أغلب المفردات التي وزعت بعد العام 2003، كانت موجودة في المخازن العراقية التي لم تتعرض إلى(السلب والنهب)، وهو والأسوأ هو حالات التلاعب في أساليب التعاقد والتوزيع في توفير مفردات البطاقة التموينية، فبعد عام 2005 حاولت الحكومة سد العجز في توفير البطاقة التموينية عن طريق دفع مبالغ مالية إلى الموطنين مما دفع المواطنين بالتوجه الى المصارف[2].،تحولت بنية الاقتصاد العراقي من دولة تحاول النهوض بمستويات مختلفة من الإنتاج إلى دولة تعتمد بشكل كامل على صادرات النفط الخام وتحولت معظم المصانع إلى مصانع إنتاج حربي لتلبية احتياجات الحرب، وظهرت طبقة سياسية مسيطرة وغير فعالة وغير خاضعة للمساءلة "طبقة بيروقراطية" فتحولت الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي نفطي[3].

بناء على ما تقدم، تعد عدالة التوزيع من القضايا الأساسية والضرورية التي تضمن استقرار الدولة وشرعية النظام السياسي، بخلاف ذلك فإن أزمة التوزيع قد تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار، وبالتالي الانتقاص من شرعية النظام السياسي، ويبدو أن هذه القضية في العراق قد بدأت تؤثر سلباً على المجتمع، وبالتالي يجب

---

[2] عباس عائشة،" إشكاليات التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثل تونس"، (رسالة ماجستير) غير منشور، جامعة الجزائر بن يوسف بن، الجزائر، 2008 , ص35.

[3] سعود جايد مشكور وآخرون، نموذج مقترح لتحسين نظام التموين الغذائي في العراق (دراسة ميدانية عن البطاقة التموينية)، **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة المثنى، المجلد3، العدد7، (العراق:2014)، ص94.

[1] صالح ياسر، **النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق**، مؤسسة فريدريش، (بيرت: عمان، 2013)،ص8.

وضع حلول فعالة للحد منها من خلال إعادة النظر في توزيع الثروة بحيث يؤدي إلى الاستقرار النظام السياسي في العراق.

المبحث الثالث

تحديات الداخلية والخارجية للهوية الوطنية العراقية

تواجه الهوية العراقية تحديات كثيرة وأزمات خطيرة مما تنعكس سلبا على تضمنها الاجتماعي وطبيعة سلوك الأفراد وكيفية اتجاهاتها وتفكيرها فهناك التحديات الداخلية وهي التحدي التعددية الأثنية والطائفية، والتحدي الدستور القانوني، والتحدي الاقتصادي، والتحدي الاجتماعي، والتحدي أزمة الثقة والصراع بين النخب السياسية، والتحدي الاجتماعي اما التحديات الخارجية فهي العامل الإقليمي والدولي، كل هذه تحديات التي تؤدي الى ظهور ازمة الهوية الوطنية وانهيار النظام السياسي في العراق، ففي هذا المبحث سوف نبحث في تلك التحديات.

المطلب الأول : التحديات الداخلية للهوية الوطنية العراقية

هناك تحديات عديدة الذي كان المتعلقة بالعوامل الموروث التاريخي وطبيعة بنية المجتمع العراقي ولكن ابرز هذه التحديات وهي التعددية الأثنية وظاهرة الطائفية الذي تؤثر سلبا على تفكيك بينة المجتمع العراقي، ففي هذه المطلب سوف نتطرق الى التحديات الداخلية وهي كالاتي:

أولاً : تحدي التعددية الأثنية والطائفية، وتحدي الدستور القانوني

يتسم المجتمع العراق بالتعددية سواء كانت تعددية عرقية أو قومية أو دينية اذا أن هناك العرب والأكراد والتركمان والشبك في العراق، وكذلك التعددية والتنوع في الأديان والمعتقدات بالإضافة الى الدين الإسلامي هناك ديانات أخرى مثل المسيحية والصابئة والديانات والمعتقدات الأخرى، والتي تشكل نسبا صغيرة مثل الايزيدين وغيرهم والتي بدورها متعددة ومتنوعة في حجم تنوع الجماعات العرقية المنتسبة لها في العراق ، حيث تتميز هذه الديانات بأنها لا تمارس أي نشاط خارج نطاق الجماعة الدينية التي تؤمن بها على الرغم من وجود الوعي بالانتماء العرقي والديني والطائفي، إلا أن تركيز الولاء كان مرتبطا دائما بالتنظيم الاجتماعي المحلي مثل القبيلة والعشيرة والجماعات العرقية والقرية والمدينة أو المحلة[1] .،وعلى الرغم ان التعددية العرقية هي

[1] رسول مطلق، التنوع الاثني في العراق: سوسيولوجيا التعدد في الوحدة، **مجلة الآداب**، جامعة بغداد، العدد 11،(العراق:2014)،ص473.

رصيد في واقع حياة المجتمع العراقي إلا أن الاحتلال الأمريكي والسياسات الاستعمارية التي مارسها "فرق تسد" على الشعب العراقي ساهمت في زيادة حدة التعددية العرقية والدينية الى الدرجة التي وصلت إليها هذه الطاهرة أصبحت بعد أن عمل المحتل على تحويلها إلى لا إنسانية من أهم أسباب الحروب والصراعات الطائفية في المجتمع العراقي اذ كان للتحول من التعددية إلى الانقسام تكلفة اجتماعية باهظة تمثلت في انهيار مفهوم المواطنة خسارة جسيمة تمس المبرر الدستوري لوجود الدولة موحدة، حيث عمل جيش الاحتلال عمدا على إيقاظ الفتنة بين مكونات الشعب العراقي بشتى الطرق يولي معظم علماء الحرب الأهلية والطائفية أهمية خاصة للبعد الاثني، فهو المحرك الأساس لتلك الحروب والصراعات، لان الحروب الأهلية والحروب الطائفية تبدأ بالاستقطاب حاد(عرقي–ديني) داخل كل أزمة المجتمع الذي يسمح بتعبئة الموارد وتعبئة الصفوف على أسس عرقية ودينية بعيداً بشكل أساسي عن الوحدة والخلاف الوطني والاعتبارات الوطنية التي يفترض أن تتجاوز كل الاعتبارات الأخرى[1].،إن النظام السياسي العراقي بسبب الصراع على السلطة وفشل القادة السياسيين في أدارة الدولة بعد نيسان في عام 2003، اصبح غير قادر على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي وبناء دولة المؤسسات لتحويل انتقال الأفراد من الولاء الى الطائفية والقومية الى الولاء للدولة، وثم بدأت الرغبة التعايش تتضاءل بين أفراد المكونات المجتمع العراقي

ولعل هذا واضحا للمجتمع الكردي التي أبدت رغبتها في الاستغلال منذ 2005 وهو ما ظهر رسميا في الاستفتاء الذي أجري في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك في عام 2017، وان هذا الاستفتاء كان لها دور كبير في انقسام الهوية الوطنية العراقية وانهيار النظام السياسي[2].

ثانيا: التحدي الدستوري والقانوني أن الهدف الأساسي من وضع الدستور لأي دولة هو وضع قواعد لنظام العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الدولة ومواطنيها، ولضمان العدالة والحقوق والحريات للمواطنين والدور الآخر للدستور يتمثل كضامن للوحدة الوطنية وسيادة الدولة، وفي ما يتعلق بالوضع في العراق بعد عام 2005، فقد هيمنت المقاربة الأيديولوجية المذهبية على الخطاب السياسي للأحزاب الدينية العراقية بعد عام 2003، وانعكست هذه الهيمنة على تأويلات لمضمون الدستور لا تنسجم مع أي نظرة علمية

---

[2] المصدر نفسه، ص475.

[3] عمر كامل حسن، **المتغيرات الجيوسياسية القادمة العراق في ضوء السلوك السياسي الخارجي والداخلي**، ط1(العراق:دار الخليج للنشر والتوزيع، 2019)، ص111.

تراعي القواعد الدستورية للدولة الحديثة مما أفقد دستور 2005 هويته الوطنية التي تمثل مكونات وثقافة المجتمع الذي يتسم بالتنوع الديني والقومي[1] .،

ثالثا: التحدي الاقتصادي

يواجه الاقتصاد العراقي العديد من التحديات المتداخلة وقد بدأ في التوسع ومنها تحديات داخلية وخارجية في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي وكان نتيجة ذلك الاحتلال الأمريكي الذي جعل العراق ساحة للصراعات السياسية والاقتصادية وتصفية الحسابات بين الخصوم المتنازعة من أجل مصلحته خاصة، كما عملت أمريكا في احتلالها للعراق من خلال استنزاف موارده البشرية

والطبيعية وخاصة النفط الخام والغاز الطبيعي فضلا عن عدم وجود رؤية اقتصادية استراتيجية من قبل الدولة لمواجهة التحديات المختلفة التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي بمعزل عن ذلك، وان الحاجة إلى مليارات كثيرة، خاصة العملة الصعبة، ونقص الكوادر الفنية والعملية والإدارية وعدم إعطائها الدور الذي يمكن لهذه الكوادر من أجله النهوض بالواقع الاقتصادي المتدهور[2] .

رابعا: التحدي الاجتماعي

تواجه العديد من الدول حول العالم ومنها العراق تحديات ومشكلات اقتصادية واجتماعية من ابرزها (العنف الأسري، الطلاق، ظاهرة التسول الفقر والبطالة)، وغيرها من المشاكل الاجتماعية التي تفاقمت بسبب الإجراءات الاحترازية المتخذة كل هذه تؤدي الى تفكيك الهوية الوطنية والنظام السياسي في العراق[3] .

خامسا: التحدي أزمة الثقة والصراع بين النخب السياسية

يرى البعض الباحثين أن أهم الدوافع التي تهدد الهوية الوطنية العراقية هي الاندماج والربط بين سلطات الحكومية والدولة ككيان مستقل عن النظام الحاكم حيث يقصد بالدمج بين الدولة والسلطة في الكيان ودورها

---

[2] غازي فيصل آل سكوتي، فشل السياسي في العراق وعلاقته بالاختلال البنية الدستورية، مركز الجزيرة للدراسات، 2019،على الرابط المتاح https://studies.aljazeera.net

[3] ناجي ساري فارس، الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003 التحديات والمعالجات، **مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، جامعة البصرة، مجلد19، العدد71، (العراق : 2021)،ص131.

[4] عمار ياسين كاظم، أهمية الإصلاح المؤسسي في العراق وفقا للتحديات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كورونا، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة ديالى، العدد خاص، (العراق :2020)،ص640.

ووظيفتها مما جعل الهوية الوطنية تفقد جوهرها وانتمائها ووحدة عملها وأهدافها، وعندما تبتلع السلطة الدولة وبالتالي تكون السلطة عنوانا الهويات طائفية وسلطوية[1]، اتسمت العلاقة بين النخب السياسية العراقية بأزمة عدم ثقة بينها وانشغالها بتقاسيم المواقف السياسية على حساب المصالح الوطنية ونقل الصراع الذي يحدث بينها الى الشارع ويسعون من خلال سيطرتهم على الشارع إلى تحقيق مكاسب سياسية والتأثير على مسار العملية السياسية في العراق تحت شعارات أخرى، ولكن احتضان قضايا أخرى غير التي تعلن وترفع النخب السياسية العراقية[2].

المطلب الثاني: التحديات الخارجية للهوية الوطنية العراقية

إن التدخلات الخارجية كان لها دور كبير في التشرذم العرقي وأزمة الهوية بدءا من التدخل الأمريكي وانتهاء بدول الجوار التي يلعب بعضها على الوتر الطائفي مستغلة وجود الجماعات السياسية الموالية لها، أما بالنسبة للتحديات الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية في تأجيج القضية الطائفية الحالية خاصة الدور الأمريكي فقد تعمدت الولايات المتحدة الأمريكية إحياء الطائفية وكانت لها أهداف استراتيجية تتجاوز الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، الذي أدى الى تفكيك الهوية الوطنية وانهيار النظام السياسي في العراق.

أولاً :العامل الإقليمي: ان الأساليب التي اتبعتها دول الجوار لإفشال التجربة العراقية منها ما هو عسكري من خلال دعم بعض جماعات المسلحة وما هو ناعم من خلال وسائل والاتصال التي تبت مواد فكرية مختلفة ولا تكون في صالح العراق مما سهل عملية عدم الاستقرار السياسي بشكل عام وتفكيك الهوية الوطنية.

1-المحور العربي (السعودية –سوريا)

أ-السعودية

ترتبط المملكة العربية السعودية والعراق بحدود تتميز بطبيعتها الصحراوية وتداخلها الجغرافي نتيجة وجود الأراضي الوعرة بين حدود البلدين مما سهل عمليات تهريب الأشخاص والبضائع والأسلحة المختلفة والمخدرات،

(2) أيوب محمد طيب، ماهية الهوية الوطنية وتحديات (تحديات الهوية الوطنية العراقية – أنموذجا)، **مجلة كليه القانون للعلوم القانونية والسياسية**، جامعة كركوك، المجلد6، العدد21، (العراق :2017)، ص246.

(3) راشد عمارة، النخب السياسية العراقية ودورها في السلم الأهلي، **مجلة كلية القانون للعلوم السياسية**، جامعة السليمانية، المجلد4، العدد12، (العراق :2015)، ص331.

إضافة إلى وجود عوامل جديدة في عام 2003، وبالتالي أدت إلى خلل في ميزان القوى بين البلدين، من بينها خلل في عمليات حرس الحدود المشتركة ونتيجة لسقوط النظام السابق في عام 2003/9/4، وترك المناطق الحدودية سائبة في الجانب العراقي مما أدى إلى إرباك المنظومة الأمنية في المنطقة الحدودية بين البلدين نتيجة زيادة عمليات التهريب المتبادل بين الحدود، فضلاً عن ظهور ظاهرة الاستقطاب عناصر إرهابية لتنفيذ عمليات إرهابية في العراق تحت مسميات عديدة منها الجهاد ومقاومة الاحتلال والدفاع عن الأرض التي اغتصبتها الكفار[1].، تمثل الفترة التي كانت بعد عام 2003، الفترة الأكثر اضطرابا في العلاقات بين بغداد والرياض وبعد سقوط نظام صدام حسين –الذي اعتبرته الرياض حاجزا أمام خصمها الإيراني ومنطقة عزل ومحاصرة لخطابه وسياساته ودوره ونفوذه في المنطقة– عادت سياسة العداء السعودية تجاه جارتها الشمالية العراق لأسباب طائفية واقتصادية والجيوسياسية بعد الاحتلال الأميركي للعراق وقيامه بنظام سياسي مختلف في طبيعته وهويته وصلاحياته عن نظام صدام حسين لتهيمن أجواء من عدم الثقة على مسرح العلاقات الثنائية، وبالتالي هيمنت أجواء عدم الثقة بين العراق والسعودية على مشهد ما بعد صدام حسين لسنوات طويلة، بعد أن اتهمت الرياض قبل عام 2003 بالاستثمار في الدم العراقي، سواء في دفع نظام صدام حسين لشن الحرب على إيران أو في حث الولايات المتحدة على الانتقام من العراق، كان أمريكا تدعم النظام العراقي في ضرب انتفاضة شعبان عام 1991، والقمع للانتفاضة وبعد عام 2003، انتقلت السعودية إلى لعب أدوار تخدم مصالحها، وبالتالي أدى الى تفكيك بينة المجتمع العراقي وانهيار النظام السياسي[2] .

ب– سوريا

اتسمت العلاقات العراقية السورية بالخلاف والتوتر المستمر مع مرور الوقت، إلا أن هذا التوتر الكبير أصبح واضحا بعد تغير النظام السياسي في العراق عام 2003، إذ عبرت سوريا عن مخاوفها الكبيرة والواضحة من عملية تغيير النظام العراقي الذي سيؤثر عليها، وما يؤكد هذه المخاوف هو صدور الكونغرس القانون

(2) احمد مرزوق عبد عون، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام 2003، **مجلة البحوث الجغرافية** ، جامعة الكوفة، العدد27،(العراق :2018)،ص209.

See: Adham, Kamal Hussien. "Evaluation of successive Iraqi governments after 2003." *Tikrit Journal For Political Science* 3.pic4 (2023): 571-613.

(1) سعود الساعدي، الفرص والتحديات السياسية والأمنية للعراق في ظل تنامي العلاقات مع المملكة العربية السعودية، 2021،على الرابط المتاح https://tisri.org .

الأميركي الذي يعاقب سوريا في كانون الأول من عام 2003، الذي أشار إلى أن سوريا لن تكون الدولة التالية التي تغير النظام السياسي بعد العراق، وأن نقطة التحول الكبرى في تاريخ العلاقات بين البلدين حيث اعتمدت سوريا أساليب مختلفة لعرقلة الوجود الأميركي في العراق وتهديد الاستقرار العراقي ولمنع الضرر عنها بمساعدة دول إقليمية نظراً لشعور الخطر الذي تعيشه سوريا ليس فقط على الجانب السياسي والأمني ولكن حتى من الجانب الاقتصادي، حيث توقفت عمليات تصدير النفط عبر أراضيها بعد أن استثنافه قبل الاحتلال وتراجع مستوى العلاقات الاقتصادية التي ارتفعت بشكل كبير في السنوات (2000 – 2002)، وكل هذه العوامل ساعدت على الوجود السوري في العراق سلبياً، وفي عام 2005، اتهم وزير الخارجية العراقي الأسبق (هوشيار زيباري) سوريا بتزويد العراق بعناصر إرهابية وتحتوي سوريا على معسكرات تدريب للإرهابيين الذي يتسللون عبر الأراضي السورية إلى العراق وهو ما دفع الحكومة العراقية آنذاك إلى اتهام سوريا بزعزعة الأمن العراقي وبالتالي أدى الى انهيار النظام وتفكيك الهوية الوطنية[1]. الدولة العراقية وجدت نفسها أمام مجموعة من التحديات سواء الخارجية أو الداخلية وشعرت سوريا بجملة من المخاوف من التغيير في العراق وكان للولايات المتحدة الأميركية دور كبير في عملية التغيير، ورفضت دمشق الحرب الأميركية على العراق، ولذلك شهدت المرحلة الأولى من العلاقات العراقية السورية تدهوراً رغم الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين، ويرجع ذلك إلى انشغال العراق بالملف الأمني وتعثر سياسته الخارجية ولذلك تعتبر نتائج هذه المرحلة محبطة ومخيبة للآمال وأن المقارنة بين الوضعين في العراق وسوريا سنواجه عدة قضايا مشتركة بين البلدين مثل قضية الحدود، والنفوذ الإقليمي، وحكم حزب البعث في البلدين، والحروب الأهلية ولأن العراق فهي دولة مجاورة لسوريا، وتعاني من تداعيات تسلل الإرهابيين على جانبي الحدود وبالطبع تأثرت العلاقات بينهما نتيجة التغيرات الأساسية وغير المتناسقة بعد عام 2003 [2] .

ثانيا : العامل الدولي

(2) مصطفى السراي، العراق وسوريا: تقلبات العلاقة واستحقاقات الاستقرار، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، على الرابط المتاح https://www.bayancenter.org .

(1) محمد كريم الخاقاني، السياسة الخارجية العراقية تجاه الأزمة السورية، مركز رواق بغداد، 2020، على الرابط المتاح https://rewaqbaghdad.org .

العامل الدولي ايضا لها دور كبير في تأجيج القضية الطائفية وزعزعة الاستقرار السياسي خاصة الدور الأمريكي فقد تعمدت الولايات المتحدة الأمريكية إحياء الطائفية وكانت لها أهداف استراتيجية تتجاوز الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وبالتالي أدى الى تفكيك الهوية الوطنية وانهيار النظام السياسي في العراق.

اولا: المحور البريطاني

لقد حرص الاستعمار عند احتلال للعراق على انتهاج سياسات عززت قيام دولة طائفية، وقد اعتماد المحتل في عملية تفتيت النسيج الاجتماعي هو ما فعله المحتل من خلال تأجيج الصراعات القبلية بين القبائل وهناك العديد من الآلات والأدلة التي تثبت ذلك لعبت بريطانيا دوراً في ذلك إذ استخدمت عشيرة شمر سيارات الجيش البريطاني في الهجوم الذي شنته على عشيرة البومتيوت حيث وقع العديد من القتلى والجرحى بين الطرفين وظل العداء بين القبيلتين لفترة طويلة وبالتالي فإن الوضع ظل متوترا بينهما وهذا يدل على ما يفعله المحتل دعما لطرف على حساب طرف آخر ودوره في تفتيت التماسك الاجتماعي وزرع بذور الفتنة والكراهية بين ابناء الشعب العراقي بإضعاف القبائل وتقليل دورها الوطني في مقاومة المحتل[1]. لم يكتف المستعمر البريطاني باحتلال العراق ورسم حدوده والسيطرة على موقعه الاستراتيجي وثرواته المتنوعة والسيطرة على شؤونه الداخلية والخارجية، وتوجيه قادته بل اتبع سياسات أخرى تضمن بقاء العراق قسريا ضعيفا دولة بائسة ومفتتة أبرزها تأجيج الصراعات الداخلية وتأجيج الفتنة الطائفية والمذهبية والعرقية بدعم طائفة على أخرى أو عنصر على آخر وترجمة لسياسته الشهيرة (فرق تسد)، وهذه السياسة لم يتم اتباعه بعد قيام الدولة العراقية الحديث في عام 1920، بل بدأ استخدامه أثناء الوجود العثماني بحجة حماية الأقليات التي استخدموها للتدخل وبسط السيطرة والنفوذ وتفكيك النسيج الاجتماعي في البلاد[2] .

ثانيا :المحور الأمريكي

إن أول تبنى خطاب الانتقال من المفاهيم الوطنية الى المفاهيم الطائفية كان إدارة الاحتلال الأمريكي نفسه، ثم بعد علام العربي الغربي بالتركيز على مفردات" الشيعة، سني، كردي "، وأخرون لم يتم تداولهم قبل الاحتلال

(2) توفيق خلف السامرائي، دور المحتل في تفتيت النسيج الاجتماعي العراقي، **مجلة سر من راى**، جامعة تكريت، المجلد 7،العدد35، (العراق :2011)،ص7.

(3) هاني محمود عبد موسى، أزمة الدولة في العالم العربي :دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان، (أطروحة دكتوراه) غير منشور، جامعة تونس المنار، كلية العلوم السياسية، 2018، ص54.

في الخطاب السياسي بل كانوا مرفوضين من كل أطياف المجتمع العراقي وحتى من قبل الأحزاب السياسية وهكذا عرض الاحتلال الأمريكي للعراق الهوية الوطنية العراقية لأكبر أزمة في تاريخ العراق الحديث، ووصل مستوى تمزق الهوية الى درجة قبول البعض لتقسيم البلاد أو إشعال حرب أهلية الحقيقية أن مجرى الحياة اليومية في العراق يكشف عن وجود فرص لحرب أهلية وانهيار النظام السياسي[1].

قد مارس الاحتلال الأمريكي السلوك الذي اتبعه البريطانيون في المجتمع العراقي وعمل على تفكيكه وزرع بذور الفتنه بين أبنائه، وهذا ما حدث عندما طرح أجندته السياسية وتشكيل مجلس الحكم في عام 2004، على أساس مذهبي وطائفي وشجع على توسيع الهوه بين أبنائه وكانت أحداث عام 2006–2007 خير دليل على ما فعله المحتل الذي اندلعت الحرب الطائفية لولا المقاومة الشعب العراقي لهذه الفتنه بكل جرأة وشجاعة لأسقاط هذا المشروع البغيض وتفويت الفرصة على المحتل وأعداء العراق لتنفيذ هذا المشروع، وهكذا يحتاج المجتمع العراقي الى الكثير من الثقة والحذر من هذه المشاريع من أجل بناء مجتمعه على اساس سلمية تقوم على المواطنة وحب الوطن والتضحية من أجله والعيش تحت خيمته بأمن وسلام واستقرار لذلك أن ينعم جميع ابنائه بثروته التي لو تم استغلالها بشكل صحيح لكان المجتمع العراقي من أرقى المجتمع الشعوب في العالم [2].

الخاتمة والاستنتاجات

بعد عام 2003، يعيش النظام السياسي أزمة معقدة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما أدى إلى ظهور الاضطرابات السياسية، وانعدام السلم الاجتماعي والمدني ، وتعدد الولاءات والقيم، وكثرة من الصراعات والتناقضات، وايضا التحديات الداخلية والخارجية لها دور كبير في تأجيج الهويات الفرعية في العراق الذي ادى الى خسائر بشرية وكبد الآلف من الشهداء منذ عام 2003 وخسائر في الممتلكات بسبب التفجيرات التي طالتها من الإرهاب القادم من الحدود وكل هذه العوامل ادى الى ظهور أزمة النظام

(2) حميد الراوي، **العدوان الأميركي على العراق وموقف المنظمات الدولية**، ط1، (عمان : دار الآن ناشرون وموزعون، 2019)،ص72.

[8] مروة عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة أسيوط، المجلد23، العدد2، (القاهرة :2022)، ص155.

السياسي وتفكيك الهوية الوطنية وبالتالي ادى الى عدم الاستقرار في العراق. وعلية فقد خرجت الدراسة بعدد من الاستنتاجات منها:-

١-على الرغم من السلبيات التي رافقت ما بعد 2003، لم يفت الأوان ولا تزال الفرصة قائمة لبناء الهوية الوطنية العراقية، لكن الأمر سيبقى مرهونا بدور النظام السياسي الى بنائها ومدى وعي المجتمع به وأهميته كهدف سام يستطيع من خلالها الارتقاء الى مصاف المجتمعات والأمم الراقية .

٢- كما عانت الهوية الوطنية العراقية من ضعف وإحباط الولاء والانتماء من جانب المجتمع العراقي لأسباب عديدة مختلفة، وأن الهوية العرقية والمذهبية أصبحت هوية رئيسية وأساسية.

٣- إن مواجهة التدخلات الخارجية، سواء الإقليمية أو الدولية، لم تكن جيدة، والتي كانت تحدث في العراق، بما في ذلك الأعمال الإرهابية وأعمال العنف بأجنداتها الخارجية، والتي دمرت الاستقرار الداخلي للمجتمع العراقي.

٤- لقد أدت الطائفية السياسية التي شهدتها العراق في عام 2003، الى تأجيج الفتنة الطائفية الضيقة وتوطيد الهويات الطائفية المختلفة بدلا من ترسيخ هوية وطنية عراقية واحدة.

٥- تعد الطائفية من احد العوامل الرئيسية التي تعرقل النظام السياسي وبناء الهوية الوطنية العراقية، فأنها تغلق الطريق امام بناء الدولة العراقية.

٦- كان بناء النظام السياسي في العراق عام 2003 ، قائمة على أساس التوافق المحاصصة السياسية بين القوى السياسية التي تمثل اطياف الشعب العراقي تعد من اهم اسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

التوصيات:

١-من ضرورة ان تكون عملية بناء الدولة العراقية الذي تستند الى اسس وطنية مجردة من أية نزعات سوءا كانت طائفية او عرقية او دينية او عنصرية لتكون الهوية العراقية الوطنية الوحدة هي الهدف أولا واخيرا وبالتالي ليس على حساب اي مجموعة أو طائفة معينة.

٢- يجب على الدولة احترام السيادة الدولة وعدم التدخل في شأنها الداخلي، وبالتالي فان اقامة العلاقات الاحترام والمعاملة تكون بالمثل في بناء الأمن القومي وذلك يعتمد على أولوية المصالح في بناء الأنظمة سياسية.

٣- من ضرورة انهاء نبذ الطائفية والعنصرية ورفع مصلحة الوطن فوق الانتماءات الفرعية وبالتالي يعزز بناء الهوية الوطنية والاستقرار النظام السياسي.

٤- انهاء التدخلات الدولية والإقليمية التي تسهم في تعقيد الهوية وزيادة إشكالياتها.

٥- ضرورة ان الدولة تتمتع باستقرار سياسي والمجتمعي فهذا يدل ان النظام السياسي قادرة على ادارة الصراعات الداخلية واستيعابها بطريقة سلمية ناجحة دون استخدام للقوة والعنف.

Conclusion:

After 2003، the political system is experiencing a complex crisis at all political، economic، social and cultural levels، which has led to the emergence of political unrest، the absence of social and civil peace، multiple loyalties and values، and many conflicts and contradictions. Also، internal and external challenges have a major role in fueling sub-identities in Iraq، which has led to human losses and thousands of martyrs since 2003، as well as property losses due to bombings by terrorism coming from the borders. All of these factors have led to the emergence of a crisis in the political system and the dismantling of the national identity، and consequently led to instability in Iraq.

المصادر

1. ابن فارس، أبي الحسين احمد بن فارس، مجمل اللغة، تحقيق زهير سلطان، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤، مؤسسة الرسالة، بيروت ج١.

2.كريم فرمان، في كيفية عمل النظام السياسي (مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في (سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، ايطاليا)، الدار العربية للموسوعات، ط١(بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٩).

3.روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة :علاء أبو زيد، ط١، (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة، ٢٠١٣).

4. المنجد في اللغة والاعلام: مجموعة من الباحثين، (٢٠٠٠)،دار المشرق، (ط٣٨)، بيروت، ج١٥.

5. ساجد مراد اسكندر، اغتراب وعلاقته بالهوية الوطنية لدى طلبة الجامعة ، مجلة كلية التربية، جامعة المستنصرية، العدد٢، (العراق :٢٠١٦).

6 . مجموعة المؤلفين، قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني الجزء الاول في الهوية والمقاومة والقانون الدولي ، ط١ (بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥).

7. محمد شطب عيدان، النخبة السياسية واثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت،العدد٤، (العراق :٢٠٠٩).

8. عمر فرحان حمد خضر، واقع الأقليات في العراق وانعكاسه على عدم الاستقرار السياسي، مجلة العلوم السياسية، جامعة تكريت ، العدد٤، (العراق :٢٠١٥).

9..بلال محمد صابر، ازمات التنمية السياسية في العراق وسبل العلاج بعد العام ٢٠٠٣،مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، مجلد ٣،العدد٢٩، (العراق :٢٠٢٢).

10. منى حسين عبيد ،أزمة الهوية الوطنية في العراق،٢٠١٨،على الرابط المتاح https://amp-annabaa-org.cdn.ampproject.org.

11. حسين علوان البيج، أزمة الشرعية الصراع بين الثورة والنظام السياسي، ط١، (المانيا :برلين، مركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٠).

12. فائز محمد موسي بوجواري، أزمة الشرعية ومشروع النهضة العربية في الانظمة السياسية العربية، مجلة كلية الادب، العدد الثاني والخمسون، (ليبيا :٢٠١٩).

13. محمد الهزاط، الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق والشرعية الدولية، ط١(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

14. عبد الكريم علوان خضر، الوسيط في القانون الدولي العام، ط١(عمان، الدار العلمية للثقافة والنشر، ٢٠٠٢).

15. كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية ، الجامعة النهرين، العدد ٥٦، (العراق :٢٠١٣).

16.نوال مغزيلي، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخِب، المركز الديمقراطي العربي، جامعة قسنطينة، ٢٠١٧،على الرابط المتاح https://democraticac.de/?p=45683 .

17. قيرع سليم، أزمة المشاركة السياسية وانعكاساتها على البناء المؤسساتي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد ١١،(الجزائر، ٢٠١٢).

18.احمد محمد علي جابر، الجذور الفكرية للهوية الوطنية العراقية وابعادها المستقبلية بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد،العدد٥٣، (العراق:٢٠١٢).

19. نبيل سعداوي، العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، ط١، (عمان: الاردن، مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٨).

20. فلاح جاسب عودة، التعددية السياسية وظاهرة عدم الاستقرار :دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة الماجستير (غير منشور)، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٣.

21.احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية... وافاق المستقبلية، مجله الدولية والسياسية، جامعة التقنية الوسطى، العدد ٢٥، (العراق :٢٠١٤).

22. فرزدق علي عبد الامير، التنمية السياسية وازماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ط١، (العراق :بغداد ،مركز العراق للدراسات، ٢٠٢١).

23.مجموعة المؤلفين، ازمات التنمية السياسية في المنطقة العربية بين النظرية وتداعيات الحراك، ط١، (القاهرة : دار المرايا للانتاج الثقافي، ٢٠١٦).

24. عباس عائشة،" اشكاليات التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثل تونس"، (رسالة ماجستير) غير منشور، جامعة الجزائر بن يوسف بن، الجزائر، 2008.

25. سعود جايد مشكور وآخرون، نموذج مقترح لتحسين نظام التموين الغذائي في العراق (دراسة ميدانية عن البطاقة التموينية)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد٣،العدد٧، (العراق:٢٠١٤).

26.صالح ياسر، النظام الريعي، وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش، (بيرت :عمان، ٢٠١٣).

27. رسول مطلق، التنوع الاثني في العراق :سوسيولوجيا التعدد في الوحدة، مجلة الادب، جامعة بغداد، العدد ١١،(العراق :٢٠١٤).

28. عمر كامل حسن، المتغيرات الجيوسياسية القادمة العراق في ضوء السلوك السياسي الخارجي والداخلي، ط١(العراق :دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠١٩).

29.غازي فيصل آل سكوتي، فشل السياسي في العراق وعلاقته بالاختلال البنية الدستورية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٩،على الرابط المتاح https://studies.aljazeera.net.

30. ناجي ساري فارس، الاقتصاد العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣ التحديات والمعالجات، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، مجلد١٩، العدد٧١، (العراق : ٢٠٢١).

31.عمار ياسين كاظم، اهمية الاصلاح المؤسسي في العراق وفقا للتحديات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كورونا، مجلة العلوم السياسية، جامعة ديالى، العدد خاص، (العراق :٢٠٢٠).

32.أيوب محمد طيب، ماهية الهوية الوطنية وتحديات (تحديات الهوية الوطنية العراقية – أنموذجا)، مجلة كليه القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد٦، العدد٢١، (العراق :٢٠١٧).

33. راشد عمارة، النخب السياسية العراقية ودورها في السلم الاهلي، مجلة كلية القانون للعلوم السياسية، جامعة السليمانية، المجلد٤، العدد١٢، (العراق :٢٠١٥).

34. احمد مرزوق عبد عون، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الارهاب بعد عام ٢٠٠٣، مجلة البحوث الجغرافية ،جامعة الكوفة، العدد٢٧،(العراق :2018).

35. سعود الساعدي، الفرص والتحديات السياسية والأمنية للعراق في ظل تنامي العلاقات مع المملكة العربية السعودية، 2021،على الرابط المتاح https://tisri.org .

36.مصطفى السراي، العراق وسوريا: تقلبات العلاقة واستحقاقات الاستقرار، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، على الرابط المتاح https://www.bayancenter.org .

37.محمد كريم الخاقاني، السياسة الخارجية العراقية تجاه الأزمة السورية، مركز رواق بغداد، 2020، على الرابط المتاح https://rewaqbaghdad.org .

38. توفيق خلف السامرائي، دور المحتل في تفتيت النسيج الاجتماعي العراقي، مجلة سرا من راى، جامعة تكريت ، المجلد ٧،العدد٣٥، (العراق :2011).

39.هاني محمود عبد موسى، أزمة الدولة في العالم العربي :دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان، (أطروحة دكتوراه) غير منشور، جامعة تونس المنار، كلية العلوم السياسية، 2018.

40. حميد الراوي، العدوان الأميركي على العراق وموقف المنظمات الدولية، ط١، (عمان :دار الآن ناشرون وموزعون، 2019).

41. مروة عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أسيوط، المجلد٢٣، العدد٢، (مصر :2022).

Sources:

1. Ibn Faris، Abu al-Husayn Ahmad ibn Faris، A Compendium of the Language، edited by Zuhair Sultan، 1st ed.، 1404 AH/1984، Al-Risala Foundation، Beirut، Vol. 1.
2. Karim Farman، On How the Political System Works (Theoretical Principles with an Applied Study on Political Systems in (Sultanate of Oman، Algeria، France، Italy)، Arab Encyclopedia House، 1st ed. (Beirut، Arab Encyclopedia House، 2009).
3. Robert Dahl، Modern Political Analysis، translated by: Alaa Abu Zaid، 1st ed. (Cairo، Al-Ahram Center for Translation، 2013).
4. Al-Munjid in Language and Media: A Group of Researchers، (2000)، Dar Al-Mashreq، (38th ed.)، Beirut، Vol. 15.
5. Sajid Murad Iskandar، Alienation and its Relationship to National Identity among University Students، Journal of the College of Education، Al-Mustansiriya University، Issue 2، (Iraq: 2016).
6. Group of Authors، The Palestine Question and the Future of the Palestinian National Project، Part One، in Identity، Resistance، and International Law، 1st ed. (Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies، 2015).
7. Muhammad Shatab Eidan، The Political Elite and Its Impact on Political Development، Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences، Tikrit University، Issue 4، (Iraq: 2009).
8. Omar Farhan Hamad Khader، The Reality of Minorities in Iraq and Its Impact on Political Instability، Political Science Journal، Tikrit University، Issue 4، (Iraq: 2015).
9. Bilal Muhammad Saber، Crises of Political Development in Iraq and Ways to Treat Them after 2003، Tikrit University Journal of Political Science، Tikrit University، Volume 3، Issue 29، (Iraq: 2022).
10. Mona Hussein Obaid، The Crisis of National Identity in Iraq، 2018، available at https://amp-annabaa-org.cdn.ampproject.org.
11. Hussein Alwan Al-Beij، The Legitimacy Crisis: The Conflict between the Revolution and the Political System، 1st ed.، (Germany: Berlin، Arab Democratic Center، 2020).
12. Fayez Muhammad Musa Bujwari، The Legitimacy Crisis and the Arab Renaissance Project in Arab Political Systems، Journal of the College of Arts، Issue 52، (Libya: 2019).
13. Muhammad Al-Hazzat، The American-British War on Iraq and International Legitimacy، 1st ed. (Beirut، Center for Arab Unity Studies، 2004).
14. Abdul Karim Alwan Khader، The Mediator in Public International Law، 1st ed. (Amman، Scientific House for Culture and Publishing، 2002).
15. Kazem Ali Mahdi، Political Development and Crises of the Political System in Iraq after 2003، Center for International Strategic Studies، Al-Nahrain University، Issue 56، (Iraq: 2013).
16. Nawal Maghzili، The Crisis of Political Participation in Algeria: Between Weak Voter Awareness and Lack of Trust in the Elected، Arab Democratic Center، University of Constantine، 2017، available at https://democraticac.de/?p=45683 .
17. Qiraa Salim، The Crisis of Political Participation and Its Implications for Institutional Structure in Algeria، Journal of Law and Human Sciences، Issue 11، (Algeria، 2012).

18. Ahmed Mohammed Ali Jaber، The Intellectual Roots of the Iraqi National Identity and Its Future Dimensions after the American Withdrawal، Journal of International Studies، University of Baghdad، Issue 53، (Iraq: 2012).
19. Nabil Saadawi، Political Violence and its Implications for the Path of Democratic Transformation in the Arab Region، 1st ed.، (Amman: Jordan، Academic Book Center، 2018).
20. Falah Jasib Awda، Political Pluralism and the Phenomenon of Instability: A Case Study of Iraq after 2003، Master's Thesis (Unpublished)، College of Political Science، University of Nahrain، Iraq، 2013.
21. Ahmed Fadel Jassim Dawood، Social Instability in Iraq after 2003، An Analytical Study of Societal Challenges… and Future Prospects، International and Political Journal، Middle Technical University، Issue 25، (Iraq: 2014).
22. Farazdaq Ali Abdul Amir، Political Development and its Crises in Iraq after 2003، 1st ed.، (Iraq: Baghdad، Iraq Center for Studies، 2021).
23. Group of Authors، Crises of Political Development in the Arab Region between Theory and Implications of the Movement، 1st ed.، (Cairo: Dar Al-Maraya for Cultural Production، 2016).
24. Abbas Aisha، "Problems of Political Development and Democracy in the Maghreb Countries such as Tunisia"، (Master's Thesis) unpublished، University of Algiers Ben Youssef Ben، Algeria، 2008.
25. Saud Jaid Mashkoor and others، A Proposed Model for Improving the Food Supply System in Iraq (A Field Study on the Ration Card)، Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences، Al-Muthanna University، Volume 3، Issue 7، (Iraq: 2014).
26. Saleh Yasser، The Rentier System and Building the Impossible Dual Democracy، The Case of Iraq، Friedrich Foundation، (Bert: Amman، 2013).
27. Rasoul Mutlaq، Ethnic Diversity in Iraq: Sociology of Pluralism in Unity، Journal of Literature، University of Baghdad، Issue 11، (Iraq: 2014).
28. Omar Kamel Hassan، The Coming Geopolitical Variables in Iraq in Light of External and Internal Political Behavior، 1st ed. (Iraq: Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution، 2019).
29. Ghazi Faisal Al-Skoti، Political Failure in Iraq and its Relationship to the Imbalance of the Constitutional Structure، Al Jazeera Center for Studies، 2019، available at https://studies.aljazeera.net.
30. Naji Sari Faris، The Iraqi Economy after 2003: Challenges and Treatments، Iraqi Journal of Economic Sciences، University of Basra، Volume 19، Issue 71، (Iraq: 2021).
31. Ammar Yassin Kazim، The Importance of Institutional Reform in Iraq According to the Economic and Social Challenges of the Corona Pandemic، Journal of Political Science، University of Diyala، Special Issue، (Iraq: 2020).
32. Ayoub Muhammad Tayeb، The Nature of National Identity and Challenges (Challenges of the Iraqi National Identity – A Model)، Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences، University of Kirkuk، Volume 6، Issue 21، (Iraq: 2017).
33. Rashid Amara، Iraqi Political Elites and Their Role in Civil Peace، Journal of the College of Law for Political Sciences، University of Sulaymaniyah، Volume 4، Issue 12، (Iraq: 2015).

34. Ahmed Marzouq Abdul Aoun، The Political Borders of Some Neighboring Countries of Iraq and Their Impact on the Growth of the Phenomenon of Terrorism after 2003، Journal of Geographical Research، University of Kufa، Issue 27، (Iraq: 2018).
35. Saud Al-Saadi، Political and Security Opportunities and Challenges for Iraq in Light of Growing Relations with the Kingdom of Saudi Arabia، 2021، available at https://tisri.org .
36. Mustafa Al-Saray، Iraq and Syria: Fluctuations in the Relationship and the Requirements of Stability، Al-Bayan Center for Studies and Planning، 2023، available at https://www.bayancenter.org .
37. Muhammad Karim Al-Khaqani، Iraqi Foreign Policy Towards the Syrian Crisis، Rewaq Baghdad Center، 2020، available at https://rewaqbaghdad.org .
38. Tawfiq Khalaf Al-Samarra'I، The Role of the Occupier in Disintegrating the Iraqi Social Fabric، Sara Min Ray Magazine، Tikrit University، Volume 7، Issue 35، (Iraq: 2011).
39. Hani Mahmoud Abdul Musa، The Crisis of the State in the Arab World: A Comparative Study of the Cases of Iraq and Sudan، (PhD Thesis) Unpublished، University of Tunis El Manar، Faculty of Political Science، 2018.
40. Hamid Al-Rawi، The American Aggression on Iraq and the Position of International Organizations، 1st ed.، (Amman: Dar Al-Aan Publishers and Distributors، 2019).
41. Marwa Abdel Moneim Bakr، Political Sectarianism and Challenges to the Effectiveness of the State in Iraq، Journal of the Faculty of Economics and Political Science، Assiut University، Volume 23، Issue 2، (Egypt: 2022).
42. Ahmeed، Hazem Sabah، and Omar Farhan Hamad Khader. "hinking The Situation of Minorities in Iraq and Its Impact on Political Instability." *Tikrit Journal For Political Science* 4.4 (2015): 60-87.
43. Khudhir، Murtadha Ahmed، and BILAL MOHAMMED SABER. "Crises of political Development in Iraq and ways of treatment after 2003." *Tikrit Journal For Political Science* 3.29 (2022): 28-63.
44. Al-Badri، Ammar Saadoun Salman. "The impact of political and legal factors on promoting peaceful coexistence and building peace: Iraq as a model after defeat ISIS in 2017." *Tikrit Journal For Political Science* 1.27 (2022): 95-125.
45. Adham، Kamal Hussien. "Evaluation of successive Iraqi governments after 2003." *Tikrit Journal For Political Science* 3.pic4 (2023): 571-613.